

ربيع مصر وعودة الاستبداد.. أين الخلل؟ التراحم واللين مدركات بحاجة الى تجديد.

عبد الحفيظ السريتي *

sritis@hotmail.com

قبل ثلاث سنوات، عاش العالم العربي على وقع هزات شعبية كبرى، ذهبت برأس أنظمة استبدادية. فيما وصلت موجة الحراك الشعبي تهديدها لجل الانظمة السياسية التي حكمت شعوبها بالحديد والنار، لتبقي على هيمنتها وانفرادها بالسلطة والثروة. في ظل هذا السياق، بدت العديد من الاطروحات التي سادت لعقود زمنية، قاصرة عن فهم وتفسير ما جرى بالمنطقة العربية. فمقولة "الاستثناء العربي" ونظرية "الاستبداد الشرقي"، لم تسعف المحللين في استيعاب الحدث العربي الذي بدا في انطلاسته طموحا وواعدا ومستجيبا لتطلعات الشباب في التحرر والكرامة. "فالأكاديميون بحثوا إشكالية الانظمة العربية من ناحية "حالة الاستثناء" التي كانت منغمسة فيه لعقود وعقود، حتى إن بعض المفكرين بدأوا يتساءلون إذا ما كان العالم قد شهد "نهاية اللحظة الديمقراطية" في ظل مقاومة الدول العربية ضد عملية التحرر السياسي واحترام حقوق الانسان¹. ويرى "أصحاب فرضية الاستثناء الثقافي أن الثقافة العربية والاسلامية ذات طبيعة أبوية وسلطوية"². لكن سنن التاريخ تبين أن لكل ثورة، ثورة مضادة، تتربص بها وتبحث لها عن مداخل لتقويضها وكسر عودها وإطفاء شعلتها. إن ما شهدته مصر، يندرج ضمن هذه المقاربة. فالثورة التي نجحت في تنحية الرئيس السابق حسني مبارك وأدخلت البلاد إلى طور جديد عبر بوابة انتخابات حرة، لم تعمر طويلا وسرعان ما تالت أحداث واضطرابات، انتهت بتدخل الجيش في الحياة السياسية وسيطرته على السلطة وعزل الرئيس المنتخب ووضع في السجن بتهم تنوء بحملها الجبال "فموت الديكتاتورية لم يكن نذيرا بمولد الديمقراطية"³. و"الثورة يقاس مدى نجاحها ومدى إنجازها بمسألة السلطة السياسية وحجم التغييرات الهيكلية التي تكون قد أدخلتها على هذه السلطة. مسألة السلطة في الاخير مسألة الدولة، ونجاح الثورة يقاس بمدى سيطرة قوى الثورة والتغيير على الدولة"⁴. فكيف يمكن إعادة قراءة المشهد المصري في ضوء تجارب الانتقال الديمقراطي للوقوف على أسباب الفشل والقصور الذي أعاد البلاد الى مربع الازمة؟ وهل بالإمكان التأسيس لمقاربة جديدة تضع الذات أولا موضع المساءلة؟، و إلى أي حد يمكن اعتبار الاستبداد ثقافة متجذرة في اجتماعنا السياسي والثقافي والتربوي؟ وهل باتت الحاجة ماسة لتجديد مدركاتنا الجماعية وبناء منظومة قيمية تستجيب لتطلعاتنا في النهوض والتحرر؟.

1- في أشكال الانتقال الديمقراطي

** ماستر العلوم السياسية. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا. جامعة محمد الخامس. سلا.

¹ تحرير عبد الاله بلقزيز - يوسف الصواني، *الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق* (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012م)، ص44.

² دينا شحاتة، "نورات الربيع: نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي؟"، *الديمقراطية* (القاهرة، عدد 57، يناير 2015م)، ص 54.

³ صامويل هانتجتون (ترجمة عبد الوهاب علوب)، *الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين* (ب.م، دار سعاد الصباح، ط1، 1993م)، ص62.

⁴ - طارق البشري، *من أوراق ثورة 25 يناير* (القاهرة، دار الشروق، الطبعة الاولى، 2011م)، ص17.

تعد عملية الانتقال الديمقراطي، عملية دقيقة للغاية، وعليه فإن التجارب التي عرفها العالم خلال موجات التحول الديمقراطي، ساهمت في إغناء البحوث والدراسات والاسهامات العلمية في هذا المجال، إلى أن أصبح موضوع التحول والانتقال الديمقراطي مجالاً خصباً من مجالات علم السياسة، ونشير هنا إلى أن الانتقال الديمقراطي لا يؤدي بالضرورة إلى إحلال الديمقراطية مكان الديكتاتورية، إنما يدل على انهيار النظام السابق، ودخول القوى الجديدة في اختبار حاسم لجهة قدرتها على تجاوز المرحلة الانتقالية والإبحار بالبلاد إلى ضفة الاستقرار السياسي وإقرار الأمن ومحاصرة حالة الفوضى التي تكون مصاحبة للتحول والانتقال. ولا ننسى هنا أن بعض التجارب انتهى فيها التحول إلى الديمقراطية إلى انتكاسة، وذلك بعودة الحكم القهري الديكتاتوري. لذا فتجارب التحول الديمقراطي في جل البلدان تبقى متفاوتة وغير قابلة لتنزيلها بشكل ميكانيكي على بلد آخر، فما هي أشكال الانتقال الديمقراطي بحسب التجارب التي شهدتها العالم؟.

1. بمبادرة من الحاكم: إن هذا النموذج ينطلق من فوق أو من داخل النظام في حالة وجود نخبة حاكمة تميل إلى اعتماد إصلاحات جوهرية، تعمل على انقاذ البلاد من خطر سقوطها في اصطدامات دموية بسبب الممارسات القهرية، التي اعتمدها النظام طيلة فترة حكمه، وهذا النموذج يقوم على استشعار الخطر القادم ومحاولة استباق اللحظة الدقيقة بإجراءات جديّة على مستوى نقل البلاد من حكم فردي مطلق إلى حكم ديمقراطي، تشارك في صنعته كل التيارات السياسية المعنية، وعادة "ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية"⁵.

ويمكن تصنيف تجربة كلا من إسبانيا والبرازيل ضمن النماذج التي عرفت تحولاً ديمقراطياً بمبادرة من النخبة الحاكمة.

فإسبانيا لم تشهد ثورات ولا انقلابات، إنما المبادرة جاءت من النظام الذي وضع البلاد على سكة الإصلاحات الشاملة عام 1975، حولت إسبانيا من بلد حكمته ديكتاتورية فرانكو إلى ديمقراطية قوية، ولم تكن الطريق سالكة، أمام التجربة الإسبانية إضافة إلى الهزات الصغيرة من مثل استقالة حكومة أدولفو سواريز بعد خلافات مع باقي الفراء السياسيين، تعرضت التجربة الديمقراطية في بدايتها إلى رجة عنيفة، تمثلت في المحاولة الانقلابية التي قادها الجيش عام 1981، إلا أن الموقف الذي اتخذته الملك خوان كارلوس كان حاسماً في إفشال هذه المحاولة التي أرادت العودة بالبلاد إلى زمن الهيمنة والسيطرة القديمة.

إن أسلوب التغيير من فوق، يقتضي وجود نخبة حاكمة واعية بمخاطر الاستمرار في احتكار السلطة والثروة من جهة، ومن جهة أخرى وجود قوى سياسية قوية قادرة على صناعة التحول الديمقراطي.

2. الانتقال عن طريق الضغط الشعبي: إن أسلوب الاحتجاج على الأنظمة الديكتاتورية، يعد من الأساليب التي أطاحت بعدد لا بأس به من الديكتاتوريات، وحديثاً تمكن الشارع العربي، عبر احتجاجات غير مسبقة على حمل رموز النظامين التونسي والمصري على مغادرة السلطة، فالضغط الشعبي، إذا ما تمكن من الصمود أمام آلة القتل التي يلجأ إليها النظام الحاكم لردع المتظاهرين والثوار، فإن ذلك يشكل، بداية العد العكسي وانقلاب حقيقي على مستوى موازين القوى بين النظام الحاكم والقوى السياسية والشعبية. كما أن معطى آخر أساسي في حسم معادلة الصراع، هو موقف المؤسسة العسكرية من الأحداث، أما بالتورط إلى جانب النظام أو الحياد والانكباب على توفير الأمن وحماية الشعب. ويفرض السياق "التركيز على إخراج الجيش من السياسة، وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة"⁶.

ولقد عرف العالم هذا النموذج في بلدان عدة كالبرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا.

3. الانتقال عبر التفاوض: يلعب ميزان القوى في هذا النموذج، دوراً هاماً بحيث تكون القوة لصالح المعارضة، فلا خيار أمام السلطة غير الاستجابة إلى مطالب المعارضة وغالبية الشعب عبر الإقدام على إجراءات عميقة لإصلاح مؤسسات الدولة، فهذا النموذج "يحصل في حالة

⁵ حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2013.

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworddemocracy>

⁶ عبد الفتاح ماضي، "الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، *السياسة الدولية* (القاهرة، عدد 188، المجلد 47، أبريل 2012م)، ص 59.

ضعف النظام إذ يسعى القيمون عليه للتخلي عن السلطة ولا يتيح لهم إملاء أي قرار، وعلى الرغم من أنه يجري تفاوض حول الأمر، لكن تناسب القوى يكون لصالح المعارضة"⁷.

ويرى صامويل هانتجتون في مؤلفه الموجات الثلاث للديمقراطية، أن الأمم منحتنا طرقا مختلفة للوصول إلى الديمقراطية ففي حوالي 25 ديمقراطية تحققت في عام 1990، اثنتان منهما تحققتا عن طريق الغزو الخارجي، بنما وجرينادا وهناك نموذجان، البرتغال ورومانيا شهدا ما يمكن تسميته بالنهوض الثوري *soulèvement révolutionnaire* ويضيف متسائلا: "كيف أقيمت النظم الديمقراطية؟ أقيمت باتباع النهج الديمقراطي، ولا سبيل غيره"⁸.

وتتوصل أطراف العملية التفاوضية إلى الانتقال، إلى الديمقراطية "على أرضية اتفاق أو تعاقد PACT يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة، وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين"⁹. ويبدو من خلال الدراسات الأكاديمية ومن خلال التجربة أيضا أن التحول يكون أفضل نظرا لأهمية الاستقرار والحفاظ على إسداء الخدمات الأساسية للمواطنين.

4. الانتقال عبر التدخل الخارجي: يعتبر هذا النموذج من النماذج التي تعرضت لنقد لاذع نظرا، لكونها تتخذ من الديمقراطية طريقا سريعا نحو إقامة السيطرة والهيمنة على مقدرات الأمم والشعوب، ويأتي هذا النموذج الذي طبق في كل من بنما وجرينادا عن طريق تدخل الإدارة الأمريكية، أو عن طريق تحالف عدد من الدول كما هو الحال في أفغانستان والعراق وليبيا. ويرر هذا النموذج عادة بقوة الأنظمة وبطشها بالمعارضين الراغبين في التحرر والانعقاد، ولم يلاقي هذا النموذج رضی وقبول شعبي بل تعرض لاستنكار واسع نظرا لفشل الوعود التي أطلقتها القوى المهيمنة على المسرح الدولي، حيث أن التدخل العسكري أدخل البلدان في حالة فوضى غير منتهية قادت نحو أزمات وتطاحن داخلي.

1. هل جاء الدور على العالم العربي؟

إن استثناء العالم العربي من موجات الديمقراطية التي شهدتها العديد من بلدان العالم، ساهم في إبراز أطروحات عديدة، حاولت وضع المنطقة العربية كصحراء صالحة فقط، لإنتاج الاستبداد والتخلف والامية. لكن مع حركات الاحتجاج الواسعة التي فجرها الشعوب العربية، وضعت حدا لهذه الأطروحات وأبانت عن قصور ومحدودية الأحكام التي أصدرتها، إذ لا يمكن النظر إليها من زاوية الشروط التي لعبت لصالح الاستبداد والنظم الديكتاتورية التي تربعت على السلطة لعقود زمنية طويلة، كما أن إحدى الشروط والعوامل التي ساهمت وحميت الاستبداد هي الدعم اللامشروط الذي قدمه الغرب لهذه الأنظمة مقابل حماية مصالحه وديمومة سيطرته السياسية والاقتصادية والثقافية. إن ما شهده العالم العربي هو بدون شك صحوة، فهل ستصل إلى تشكيل موجة رابعة للديمقراطية أم لا؟.

إن الإجابة في ظل مآلات الربيع العربي تبدو صعبة للغاية، خاصة مع انهيار التحول في جل البلدان العربية باستثناء تونس التي اجتاحت سبيلا مختلفا عن باقي البلدان العربية. إن المرحلة الانتقالية صعبة للغاية، ويمكن أن تقود إلى بناء وتقوية التوجه الديمقراطي كما يمكنها أن تقود البلاد نحو ردة وانكفاء نحو نظام ديكتاتوري جديد وقد تدفع البلد إلى نظام هجين *hybrid* يجمع بين النظام الديمقراطي والنظام الديكتاتوري. إن حجم الفساد والطغيان الذي عمر في العالم العربي كان كافيا لتفجير أكثر من ثورة، فالشعوب العربية تجرعت الإهانة وعاشت الفقر والحاجة والتهميش "ولو حططنا قيود السيطرة والتخلف التي شلت مقدراتنا زمنا طويلا"¹⁰ لأصبحنا قادرين على تغيير واقعنا، فعندما تتحرر الإرادة ويتم كسر عامل الخوف تستطيع الشعوب أن تغير واقعها نحو الأفضل.

⁷ غرام جيل (ترجمة شوكت يوسف)، *ديناميات السيرة الديمقراطية و المجتمع المدني* (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2005م)، ص 92.

⁸ صامويل هانتجتون، م.س، ص 243.

⁹ حسنين توفيق ابراهيم، م.س.

¹⁰ عصمت سيف الدولة، *نظرية الثورة العربية- لمنطقات* (دار المسيرة، 1979م)، ص 71.

إن القضية الكبرى مرتبطة بالتححرر أولاً من قبضة الخوف وخروج النخبة السياسية وقوى المجتمع المدني من سلبيتها "لقطر المجتمع نحو الاستنارة"¹¹، إن التعايش مع الاستبداد طبيعة متجذرة في الوطن العربي، إنه حصيلة لشروط معاكسة، انعقدت لترجيح كفة النظم المستبدة على كفة الشعب الذي أدى فاتورة الفساد السياسي والاقتصادي من حقوقه المستحقة. فالثورات جاءت خارج توقعات المراقبين نظراً "لآليات القمع الشديد التي قام بتطويرها أو ابتكارها النظام الحاكم في مصر (أو في غيرها) مما أثار بالفعل الخوف بين المواطنين"¹².

إن شعوب العالم العربي لم يبق أمامها من خيار سوى أخذ المبادرة والتحرك لاقتلاع شوكتها بيدها، مهما كلف ذلك من ثمن، فالشعوب والجماهير المنتفضة، عكست درجة من التصميم على مواجهة قدرها بطريقة غير مسبقة، إنها كما ساق الدكتور عصمت سيف الدولة الإرادة التي تحققت للإنسان العربي وبدونها ما كانت للثورات أن تهزم الديكتاتوريات التي بنت قوتها على استضعاف الناس وسحق كرامتهم.

3- من الثورة إلى الفوضى

إن الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الرشيد عملية تراكمية وطويلة، تحتاج إلى وقت وإلى إجراءات أساسية، يتم من خلالها تفكيك بنيات الاستبداد والعمل على إعادة بناء مؤسسات الدولة على قاعدة التوافق السياسي الذي من شأنه تعزيز شرعية القرارات التي تتخذها القيادة في مرحلة حساسة ودقيقة.

إن ما يجري في الساحة العربية اليوم هو لحظة تاريخية فتحت ممرات كبرى لإحداث القطيعة مع مرحلة سياسية بكاملها، وعليه يمكن القول أن الفرصة كانت بيد القوى السياسية التي ساهمت في اختيار الدولة الأمنية وعليها أن تتحمل المسؤولية لإعادة الاعتبار لثورة الشعوب العربية وإنقاذ المنطقة من الحروب الأهلية والطائفية، والعمل على إعادة توزيع السلطة والثروة، لكون الهشاشة الاجتماعية لا تلعب لصالح القوى الصاعدة في بلدان ما بعد الثورات، ولعل من بين أهم الأطروحات التي لقيت انتشاراً واسعاً، أطروحة ليبست lipest الذي ذهب إلى أنه "كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية أعظم"¹³.

وفي مقارنة مع باقي الأنظمة الأخرى يرى روبرت دال Robert Dahl أن الديمقراطية تتفوق على الأقل بثلاث ميزات هي: "الديمقراطية، تعمل من أجل الحيلولة دون وقوع الدولة تحت رحمة المستبدين... والديمقراطية، تضمن للمواطنين مجموعة من الحقوق الأساسية التي لا يمكن لأي نظام غير ديمقراطي أن يضمها... والديمقراطية تضمن للمواطنين مجالا واسعا من الحرية الفردية"¹⁴. وعليه فإن فرصة التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، ليس فقط دقت، بل يمكن القول إنها انتكست في ظل سيطرة الجيش وهيمنته على القرار في مصر واندلاع فوضى شاملة في جل أقطار البلدان التي شهدت حراكاً شعبياً.

هل نحن أمام تحولات عميقة أم نحن أمام لعبة جديدة؟

إن طرح هذا التساؤل لا يعني تشكيكا في مشروعية الحراك الشعبي العربي ولا في الشعارات التي أطلقها وقدم من أجلها ضحايا وشهداء على مذهب الديمقراطية والكرامة.

إن الهدف من إثارة هذه التساؤلات، هو محاولة الاقتراب من مسألة في غاية الأهمية وهي التدخل الغربي بطرق شتى في توجيه مستقبل شعوب المنطقة، وإذا كنا نوافق البعض على ضرورة استبعاد ما يسمى بنظرية المؤامرة أي تبني أطر تفسيرية جاهزة، مفادها أن كل ما يحدث هو من تخطيط قوى أجنبية غربية، فإننا بنفس الحدة لا نعفي أنفسنا من بحث هذه النقطة المفصلية، إذ يرى الدكتور نديم منصوري في مؤلفه

¹¹ إبراهيم عرفات، "نخبة مصر الثقافية.. أزمة البنية والسلوك"، الديمقراطية (القاهرة، عدد 53، يناير 2014م)، ص 48.

¹² جميل مطر، الثورة المصرية: الخلفيات و البدايات، رياح التغيير في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011م)، ص 38.

¹³ Seymour Martin Lipset, «Some Social Requisites of Democracy», Economic Development and Political Legitimacy American Political Science Review 53, 1959, pp 69.

¹⁴ Robert Dahl, De La Démocratie, Nouveaux Horizons, 1998, pp 47, 49, 51.

"الثورات العربية بين المطامح والمطامع" أنه لكي "نستوعب الرؤية الشاملة ولا ننساق وراء عواطفنا العربية، نجد من الواجب أن نطرح السؤال الآتي: هل هذه الثورات نتاج مطامح الشعوب العربية أم نتاج مطامع الدول الأجنبية"¹⁵.

إن الثورات العربية تضع حملاً ثقيلاً على القوى التي فجرتها فحماية هذه الثورات ومنع تدميرها من الداخل عبر زرع الفتن والاضطرابات داخل صفوف القوى المختلفة بات على رأس الأولويات، إن الثورة تواجه تحديات ذاتية متمثلة في ارتباطك شمل إدارة المرحلة الانتقالية وتحديات موضوعية في مقدمتها عودة الاستبداد ومحاولات الغرب السيطرة عليها وتوجيهها في المنحى الذي يخدم مصالحه وأهدافه.

4- مصر إلى أين؟

في ظل الأوضاع الحالية، وما انتهت إليه مختلف القوى السياسية من انقسام حاد، يطرح أكثر من سؤال حول مستقبل الثورة المصرية، بل ويهدد مصر بصراعات سياسية، قد تدخل البلاد في دوامة لا آخر لها، وإذ لم تتوافق مختلف القوى المتنافسة على اجترح حلول، فإن البلاد تبقى معرضة لهزات وزلازل سياسية قوية، وإذا كانت الديمقراطية تشتت الاستقرار لغرس بذورها، فإن نموها وتدعيمها يظل رهيناً بوجود أحزاب سياسية قوية. إن حالة الانسداد السياسي الذي يمثل اليوم في اعتقال جل رموز التيار الإسلامي الذي تمثل حركة الإخوان المسلمين أقوى تياراته، ووقف عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد، ينبئ بالأسوأ إن الأزمة التي تعيشها مصر هي أزمة مركبة، ساهم فيها جميع الأفرقاء، برغبتهم الجارحة في الانفراد والسيطرة على السلطة.

1. تحول فجره الشباب وقطفه الإخوان واستولى عليه الجيش: قام الشباب في دول الربيع بدور فعال، إذ يرجع له الفضل في تفجير الثورات ما دفع البعض إلى الدعوة لاعتماد الشباب كوحدة في تحليل الأحداث التي كان الشباب الدينامو المحرك لها. ومعلوم أن الثورة جمعت وحشدت كل ألوان الطيف السياسي والشبابي، عند انطلاقها، لكنها مباشرة بعد سقوط رأس النظام فرقت كل هذا الخليط، وألقت به في يم الخلافات والتطاحنات الحزبية الضيقة، في ظرف كانت الثورة في أمس الحاجة لكل أبنائها، وبما أن المرحلة الانتقالية لم تنضبط لقواعد وتفاهات سابقة تجاوزا لواقع الانقسام، الذي ظهر فاحشاً في مصر وبدرجة أقل في تونس، فالشباب هو الآخر لم يتمكن من توظيف الدور الذي قام به أثناء الثورة ليحوّله إلى إطار سياسي قادر على منافسة التجارب الكبرى ذات الباع الطويل في السياسة، والتي تتوفر على امتداد واسع وشعبية كبيرة داخل مختلف الفئات الشعبية المصرية.

لقد تم خذلان الشباب، الذي قام بعمل جبار، من القوى السياسية التي أنساها السباق المحموم على السلطة الاستماع إليه والاعتراف بدوره والعمل على إدماجه في حلقات التغيير وبناء الدولة الجديدة. والخطر هو أن الساحة المصرية، تزداد حدة الانقسامات بداخلها والشباب عاد إلى التظاهر بشعارات تستهدف "دولة الإخوان" فمن الشعارات التي تبناها الشباب " لا للإخوان لا للإخوان هذه ثورة الشباب". إن غياب إطار يجمع شباب الثورة أضعف هذه الفئة إضافة إلى أن معظمهم اتجه نحو أحزاب سياسية قائمة وفق قناعاته الإيديولوجية؛ ويرى بول سالم من معهد كارنيجي يرى أن الشباب الذي فجر الثورة يمكن أن يفجر أخرى فهم يمتلكون ما أسماه "بارود الثورة".

إن حالة مصر وما انتهت إليه لا يسائل فقط القوى السياسية حول موقع الشباب من مرحلة ما بعد الثورة، وإنما يتعداه إلى طرح إشكالية سيطرة "الإخوان المسلمين" التي أدت وساعدت في إنتاج ثورة جديدة يوم الثلاثين من يونيو، لكون ذلك يلقي بإشكالات بالغة ومعقدة، تتصل بمستقبل مصر ومستقبل الديمقراطية فيها.

2. هل تتجه مصر نحو ديكتاتورية جديدة: إن سيطرة الجيش على الحكم في مصر وتنحية الإخوان المسلمين بعد عام من إدارة الشأن العام، وما رافق ذلك من انتقادات لطريقة حكمهم للبلاد، يضع مصر أمام فوهة بركان، ذلك أن تجربة التحول الديمقراطي تم نسفها والانقلاب عليها. إن الإخوان المسلمين وهيمنتهم على كل السلط، أبان عن تعاطيهم السطحي مع المرحلة الانتقالية. إن الثورة والتدافع

¹⁵ نديم منصوري، *الثورات العربية بين المطامح و المطامع قراءة تحليلية* (متمدى المعارف، 2012م)، ص15.

السياسي ما يزال محتدماً بين مختلف القوى، وإن كانت المؤشرات، لا تبعث على الاطمئنان ولا تحمل على القول بأن مصر قادرة في الظروف الحالية الخروج من كبوتها، فالاختياط في المرحلة الانتقالية مطلوب لتجنب انزلاق الثورة إلى اقتتال أهلي.

"فحتى بعد النجاح في تفكيك نظام الحكم الديكتاتوري من خلال استخدام التحدي السياسي، لابد من اتخاذ إجراءات وقائية حذرة، وذلك لمنع ظهور نظام قمعي جديد تولده حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم. وعلى قادة القوى الديمقراطية أن يهيئوا انتقالاً منظماً باتجاه الديمقراطية"¹⁶. إن الضمانة الأساسية لكي لا تنحرف الثورة نحو ديكتاتورية جديدة هي اعتماد الآليات الضرورية لتدبير المرحلة الانتقالية، من دون إقصاء القوى السياسية التي تحمل مشروعا مختلفا عن القوى التي أفرزتها صناديق الاقتراع، وهي النقطة القتالة في السلوك الذي كرسه الإخوان المسلمون. إن حسم السلطة لصالح هذا الطرف أو ذاك عن طريق الانتخابات لا يخلو من مغامرة، فالمسألة هنا تتعلق بدم نظام سياسي لا ديمقراطي وبناء نظام ديمقراطي في محله أو على الأقل يسير ويقترب من الديمقراطية، "إن أزمة الديمقراطية تنتج من أنها ليست ديمقراطية بالقدر الكافي"¹⁷.

ويضع المستشار طارق البشري تشبيها للسلطة بالآلة الميكانيكية فلا "يسيطر عليها ويحركها إلا آلة ميكانيكية محركة، تكون قادرة على تجميع أنصارها ومنظميهم، وتكوين إرادة سياسية محددة لهم، وتكون قادرة على تحريكهم وفق هذه الإرادة السياسية، إن أي تشكيل سياسي لا يسيطر عليه إلا تشكيل مؤسسي أيضا".

إن التشديد على أهمية التنظيم والإرادة والانسجام في تشكل السلطة لا يلغي الأهمية القصوى للأسلوب الذي تعتمده هذه الآلة في إعادة إنتاج السلطة، فالعملية هنا ليست ميكانيكية، فالإشكال كما تبرزه الحالة المصرية يتمثل في الإجراءات الأحادية التي اتخذتها السلطة التي يمسك بها "الإخوان المسلمون" وعمقت الخلاف مع باقي القوى السياسية التي باتت تطالب بإسقاط حكم الإخوان، ويرى البعض أن من "نتائج تهميش قوى الإسلام السياسي خلال العقود الماضية أجم شهورها للسلطة ومحاولة الاستئثار بها بشكل متعجل، والتراجع عما وعدت به من الشراكة مع الثوار"¹⁸.

إن أزمة النظام العربي هي أزمة شرعية بالأساس، وإذا كانت الثورات الشعبية وضعت ضمن أهدافها تغيير النظم المستبدة فإن ذلك لا يتم في غياب الحوار والشراكة مع القوى السياسية المختلفة، لأن من شأن إقصاء البعض أو حتى استعمال الشرعية الانتخابية في بسط اليد على السلطة قد لا يخدم التأسيس لاجتماع سياسي جديد، يحتوي على الأسس اللازمة، لتداول السلطة بين مختلف القوى السياسية المصرية، إن الثورة على الاستبداد لا تعني ولا تعطي لصاحبها هوية ديمقراطية فالتجارب كثيرة في عالمنا التي انطلقت من موقف رافض للاستبداد لكن فشلت في بناء ديمقراطية وحكم رشيد "فشرعية النظام السياسي على المدى البعيد، تستمد من مشاركة أوسع من قبل الفئات الاجتماعية"¹⁹. فالإقصاء والانقسامات من شأنها إدخال البلاد في مرحلة حساسة للغاية.

3. الديمقراطية بين الاستحالة والإمكان: سبق أن أشرنا في معرض هذه الورقة، أن عددا من المستشرقين عملوا على تكريس نظرة دونية اتجاه العرب والمسلمين، نظرة أقصتهم من دائرة التحرر والتقدم والديمقراطية ووضعتهم في خانة الشعوب المتخلفة والموغلة في الاستبداد. وتفنن التجارب هذا الادعاء فليس صحيحا أن البلدان العربية والإسلامية غابت كلياً عن موجات الديمقراطية الثلاث التي شهدتها العديد من البلدان، فقد كان العالم العربي والإسلامي حاضراً فيها بشكل من الأشكال إذ شهدت مصر في عهد الخديوي اسماعيل حركة إصلاح كما عرفت العراق في الفترة التي حكم فيها داوود باشا محاولات مماثلة، وكذلك تونس في عهد خير الدين التونسي الذي كان وراء مشروع إصلاح وتحديثي، لكن تدخل الاستعمار وضع حدا لتلك التجارب. وهو حال كل من ماليزيا وتركيا وإندونيسيا في شرق وغرب آسيا وهي تجارب قطعت اشواطاً كبيرة على طريق الديمقراطية والتنمية، فمتى توفرت عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية معينة فإن الشعوب تنزع إلى الرغبة في المشاركة السياسية.

¹⁶ GENE SHARP, *De La dictature a La Democratie*, Harmattan 2009, p109.

¹⁷ اتوني جيندر (ترجمة أحمد زايد - محمد محي)، *الطريق الثالث لتجديد الديمقراطية الاجتماعية* (ب.م، ب.ن، 2010م، ب.ط)، ص111.

¹⁸ ابتسام الكتي وآخرون، *إلى أين يذهب العرب* (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2012م)، ص37.

¹⁹ طارق البشري، م.س، ص117.

إن العامل الخارجي له تأثير إما بالسلب أو الإيجاب وكما أشرنا فمحاولات الإصلاح والتحديث تم إجهادها في القرن 19 في العالم العربي والإسلامي من قبل الغرب الاستعماري، والولايات المتحدة الأمريكية لها باع طويل في دعم الاستبداد، فالنظم العربية مثال صارخ فلولا دعم الولايات المتحدة لما تمكنت هذه الدول من فرض سطوتها والبقاء في الحكم كل هذه الفترة الطويلة؛ والأمثلة كثيرة ففي التشيلي تدخلت لدعم أطراف رفضت انتصار سالفادور ألييندي في عام 1970، وفي فلسطين وعلى الرغم من فوز حركة حماس في انتخابات حرة ونزيهة عملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مقاطعة حكومة حماس وحصارها. إن العامل الخارجي محدد في ظل التوازنات المختلة على المستوى العالمي، فآلية الدعم والحصار الذي يمكن أن يصل إلى حد التدخل العسكري تتحكم فيه عوامل المصلحة، أي مسافة هذا النظام من السياسة الغربية، هل سيكون حليفاً؟ أم سيكون عدواً؟.

لكن إلى جانب العامل الخارجي هناك العامل الداخلي وهو جوهرى، لأن من دون وجود قوى مقتنعة بالتحول إلى الديمقراطية، تصبح العقبات والعوائق حجة أمام إمكانية بناء نظام ديمقراطي. إن العامل الداخلي الذي تجسده الإرادة السياسية، يمكن أن يؤثر في العامل الخارجي، فكلما كانت جبهة الداخل قوية، متراسمة ومتجانسة كلما كان هامش التدخل الخارجي ضعيف والعكس صحيح أي كلما كان الانقسام والصراع هو اللغة المتداولة بين القوى السياسية فإن حظوظ التدخل الخارجي تكون كبيرة.

إن بناء الديمقراطية في الوطن العربي ممكن لكن بشروط، لذا ذهب صامويل هنتجتون في مؤلفه الموجهة الثالثة إلى القول "في سياق تراجع (جزر) الموجه الأولى والثانية، حوالي 20 دولة كانت قد تمتعت بنظام ديمقراطي، تراجعت إلى شكل الحكم السلطوي"²⁰. ويتساءل روبرت دال Robert Dhal عن الشروط الملائمة للديمقراطية فحصرها في خمس: 1- "مراقبة الجيش والأمة من قبل سلطة منتخبة". 2 - قناعات وثقافة ديمقراطية مشتركة بشكل واسع. 3- غياب أي رقابة لأي قوة خارجية مناهضة للديمقراطية. 4- اقتصاد عصري. 5- "تعددية ثقافية"²¹. إن الأجواء وتوفير الشروط اللازمة لإنجاح الانتقال والتحول إلى الديمقراطية، تعد من القضايا الأساسية، و هو ما لم يتوفر للثورة المصرية.

4. الصندوق ليس دائما هو الحل: إن الانتخابات هي الصيغة المثلى للتداول على السلطة، لكن في ظروف غير عادية يمكن للصندوق أن يعطي نتائج ديمقراطية لكنها غير مقبولة من طرف الجميع. نتذكر هنا الانتخابات التي شهدتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، وأعطت فوزا كاسحا للقوى الإسلامية وارتدت تلك الانتخابات على الجزائر بحرب أهلية، عصفت بالديمقراطية وبأمن واستقرار البلاد، وسقط فيها مئات الآلاف من المواطنين، ونفس الشكل في تونس ومصر، فالانتخابات أعطت معظم الأصوات للتيار الإسلامي وهذا في الواقع، هو في غير صالح القوى الإسلامية فبالرغم "من الرائحة الكريهة التي تنبعث من اسم السلطة نظرا لاستخداماتها فإن السلطة في حد ذاتها جيدة وسيئة"²².

فالسلطة ضرورة اجتماعية لكن احتكارها يمكن أن يقود نحو استعمالها لأهداف غير نبيلة لذا كانت السلطة بنظر مونتيسكيو بحاجة إلى سلطة أخرى للحد من تغولها "فالسلطة تحد السلطة «Le pouvoir arrête le pouvoir».

4. الشرعية شرعيتان: إن الاستناد على الشرعية الشعبية أي على الأكثرية مسألة أساسية في التعريف الشائع للديمقراطية، لكنها غير كافية لذا "لقد كانت العلاقة بين الشرعية الانتخابية وشرعية الإنجاز موضوعاً لجدل واسع في مجال الفلسفة السياسية والسياسة المقارنة في النصف الأول من القرن العشرين، وكما ورد سلفاً، فإنه ينبغي النظر إلى هذين المفهومين للشرعية على أنهما مكملين لبعضهما بعضاً، فجوهريهما واحد وهو: أن الحكومات تصل إلى السلطة وتستمر فيها برضاء الشعب وتأييده. والفارق بينهما هو أن المعنى الأول يُقصر دور الرضاء الشعبي عند لحظة الانتخاب، أما الثاني فإنه يوسع منه ليشمل أداء النظام وممارساته وإنجازه"²³.

²⁰ SAMMEL HUNTINGTON, *Troisième Vague*, Nouveaux Horizons, 1999, p207.

²¹ ROBERT DHAL, op.cite, 1998, p114.

²² ألفين توفلر (ترجمة لبنى الريدي)، **تحول السلطة**. الجزء الأول. (ب.م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م)، ص17.

²³ علي الدين هلال، "مفهومان مختلفان للشرعية"، **الديمقراطية** (القاهرة، عدد 51، 2013م).

إن الارتكاز على الشرعية الشعبية أي على قوة الأغلبية غير كاف لضمان استقرار نظام سياسي، وإذا أخذنا بعين الاعتبار العقود السابقة للفترة التي قضاها الاستبداد جاثماً على صدور الناس ومفسداً عليهم حقوقهم في التعبير والتنظيم والمشاركة، فإنه في أجواء وظروف كهاته لا يمكن معها الحديث عن الأغلبية والأقلية ما دامت الأغلبية الحقيقية من الشعوب العربية على هامش متن السياسة بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص، وهو الأمر الذي يستدعي من القوى السياسية توسيع الحريات وضمان الحق في التعبير والتنظيم وتشجيع المبادرة وتمكين المجتمع من شروط المشاركة الإيجابية والواعية في البناء الديمقراطي. إن الاخوان المسلمين اكتفوا بالمفهوم الضيق للديمقراطية الذي ينهض على تعريف الحد الأدنى من الديمقراطية أو المفهوم الاجرائي كما صاغه جوزيف شوييتز وروبرت دال.

6- تجديد المدركات الجماعية

1. **مفهوم المدركات الجماعية:** تشغل "المدركات الجماعية" مكانة كبرى في رؤية الدكتور سعيد الحسن. ولعل استهداف مدركاتنا والعمل على تسميمها من قبل أعداء أمتنا، هو ما يملي اليوم القيام بهذه المهمة المركزية، التي تقف خلف الصراعات الدائرة اليوم في عالمنا العربي. فالتجزئة والانقسام وتفتت الامة، كلها عناصر، تهدف الى إضعافنا والابقاء على تخلفها، حتى يسهل استغلالنا وإدامة الهيمنة على مقدراتنا. وإذا كان مطلب النهوض تعذر لعقود زمنية، فذلك راجع بالأساس الى ما تعرضت له مدركاتنا وقيمنا الجماعية من تحريف وتسميم. و المدركات الجماعية "تطلق على مجموع المبادئ المرجعية الناضجة للسلوك الجماعي العام لجماعة معينة، والذي ينتظم من خلاله الوجود السياسي والعلاقات الاجتماعية والوظيفة الحضارية لتلك الجماعة، وترتفع بالسلوك الإنساني داخلها من مستوى الفرد إلى مستوى الجماعة. وتتلور المدركات الجماعية كمحصلة تاريخية حضارية للخبرة والحياة الجماعية الممتدة في الماضي، وبغايات تحدد الوظيفة الحضارية للجماعة في حاضرها ومستقبلها استناداً إلى مرجعية الجماعة ومفاهيمها القيمية. والمرجعية بهذا التحديد هي التي توجه وتميز السلوك الإنساني، جماعياً كان أم فردياً، من خلال تحديد القيمة الجماعية العليا والقيمة الفردية العليا. كما أنها تمنحه المعنى والانسجام بوصفه فعلاً محكوماً بقواعد لها صفة الإلزام المعنوي في الجماعة"²⁴.

2. **الجماعات الفرعية والحاجة الى مدرك التراحم واللين:** يقول الحق سبحانه وتعالى "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله". إن الجماعات الفرعية ملزمة بالعلاقات التراحمية اللينة فيما بينها، ملزمة بها أولاً، تطبيقاً لهذه القيمة التراحمية. وملزمة بها ثانياً لمنع التصدعات والانشقاقات في جسد الأمة. وإذا نظرنا في أداء الاخوان المسلمين، سنجد أن هذه القيمة تم التعاطي معها بنوع من الإهمال، الأمر الذي أعطى نتائج كارثية عصفت بحكم الاخوان، ودفعت بمصر الى أتون الفوضى والاضطراب. إن نجاح الفعل الثوري يقتضي مستوى من نكران الذات "فالجماهير شكلت بذلك كتلة صلبة... فرضت أن يسقط نظام سياسي... وإذا كان نجاح الثورات حالة يعمل فيها الانسان كل إرادته التي تحدد اتجاه حركة التاريخ، فإنه في أعقاب لحظات الثورة يبدأ التأمل، حيث تتراجع الاثارة التي نجح بها الفعل الثوري"²⁵. كما أن "النخبة السياسية المصرية تعاني من غياب أو ضعف المصادقية، حيث تمثل الفجوة بين القول والفعل ملمحاً جوهرياً"²⁶.

3. **تفكيك الاستبداد:** إن عبارة الشعب يريد إسقاط النظام التي رددتها الحشود البشرية، لخصت الاهداف التي رسمتها الثورات بعفوية ومن دون تخطيط، كما أنها وضعت اليد على ممكن الجرح الغائر في تاريخ أمتنا، إذ أن "أعظم بلاء على الأمة ومصيبة في الدين تحول نظام الحكم، الذي كان يسود الأمة من أقصاها إلى أقصاها، من منهج رباني يقوم على العدل والشورى ومحاسبة النفس والخوف والرجاء من الله وينبني على عقد بين الامة والخليفة"²⁷. والاستبداد "صفة الحكومة المطلقة العنان فعلاً أو حكماً التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا

²⁴ قضايا المستقبل العربي في ضوء التحديات الراهنة " نحو تجديد مدركاتنا الجماعية"، أراضية المؤتمر - الدورة الرابعة، ص1.

²⁵ علي ليله، "خراطيف العنف على ساحات الثورات العربية"، *الديمقراطية* (القاهرة، عدد 50، أبريل 2013م)، ص26.

²⁶ حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النخبة السياسية و تعثر مسارات الثورة"، *الديمقراطية* (القاهرة، عدد 53، يناير 2014م)، ص25.

²⁷ أحمد بن حمد الخليلي، *الاستبداد مظاهره و مواجهته* (مسقط، مكتبة مسقط، 2013م، ط1)، ص31.

خشية حساب ولا عقاب"²⁸. ونشير هنا الى القطيعة والانعراج الذي أحدثته معاوية بن أبي سفيان باغتصابه للخلافة، ضدًا على إجماع الامة. ولعل كلمته المشهورة في أهل الكوفة، حينما خاطبهم بقوله "ما قاتلتكم لتصوموا ولا لتصلوا ولا لتتحجوا ولا لتزكوا قد عرفت أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم فقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون"²⁹.

إن محنة الأمة الإسلامية بدأت مع هذا الشرخ الذي حصل في التاريخ مع بني أمية الذين لجأوا إلى استخدام الدين لشرعنة اغتصابهم للخلافة. وقد لعب الفقهاء دورا أساسيا في ترسيخ فقه التغلب. "فالخليفة" الاموي يزيد بن عبد الملك "استفتى فقهاء هل يحاسب الله الخلفاء يوم القيامة على أفعالهم؟ فأفتى له أربعون "فقيها" بأنه لا حساب على الخلفاء يوم القيامة"³⁰. إن الاستبداد والفساد الذي استشرى في جسد الأمة العربية والإسلامية وتغول الدولة على المجتمع، دواعي لقيام ثورات شعبية لتصحيح الاوضاع العامة. لكن ثورات الربيع العربي كشفت، أن الاستبداد ثقافة عميقة تجاوزت النخبة الحاكمة لتطال شرائحها، تيارات سياسية وقطاعات واسعة من المجتمع. ولعل تجربة الاخوان المسلمين الذين حازوا على ثقة المصريين في أول انتخابات بعد الثورة، لم يحسنوا التصرف وساعدوا خصومهم على تنحيهم بواسطة الضغط الشعبي؛ فشرعية الشارع لها سلطة، ولا يمكن لأي قوة أن تقف أمامها، خاصة إذا كان الشارع مدعوما من المؤسسة العسكرية التي اغتنمت الفرصة وأطاحت بالرئيس محمد مرسي، إذ "تجنبت عوامل عدة في حشد شرعية الشارع، منها تفرد الاخوان بالحكم من دون خبرة"³¹. هذا الى جانب أن "التيار الاسلامي في مصر وتونس وليبيا وسوريا لم ينجز تدين الجماهير كما حدث في إيران ولا أقرن اللعبة السياسية كما حدث في تركيا"³².

خلاصة: إن الإنفراد بالحكم من قبل الاخوان المسلمين، يفرض علاج الاعطاب التي تستقي مرجعيتها من معين هجين، ولعل استبداد الحاكم وبروز ثقافة أنانية فردية لدى الغالبية العظمى من القوى السياسية، يبرز أن الحاجة ماسة لتجديد المدركات الجماعية ومحاولة غرس منظومة قيمية في مجتمعاتنا بغرض إشاعة قيم التعاون والتكامل والايثار على اتجاهات الاستحواذ والهيمنة على مفاصل السلطة. إن السلطة المطلقة مفسدة مطلقة. إن تجربة الاخوان المسلمين وما آلت إليه، يجب أن تدفع التيارات السياسية الى تفكيك بنيات الاستبداد التي تحرك السلوك وتوجه السياسات العامة. ولعل الاتجاه الذي سار عليه حزب النهضة في تونس من تلاق مع القوى الأخرى، هو بحد ذاته بداية على الطريق الصحيح.

لائحة المراجع

الكتب:

1. ابتسام الكتبي وآخرون: **إلى أين يذهب العرب** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ط1، 2012م).
2. أبو يوسف بن سفيان القسوي: **المعرفة و التاريخ** ج 3. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م).
3. أحمد بن حمد الخليلي: **الاستبداد مظاهره و مواجهته** (مسقط: مكتبة مسقط، 2013م، ط1).

²⁸ عبد الرحمان الكواكي، **طبايع الاستبداد و مصارع الاستبداد** (كلمات، 2011م)، ص15.

²⁹ أبو يوسف بن سفيان القسوي، **المعرفة و التاريخ** ج 3. (بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م)، ص327.

³⁰ نبيل هلال هلال، **الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين** (القاهرة، دار الكتب المصرية، 2004م)، ص14.

³¹ عزمي بشارة، **الثورة ضد الفرقة و الشارع ضد الشعب والثورة المضادة** (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، ص2.

³² علي ليلة، م.س، ص 28.

4. آلفين توفلر (ترجمة لبنى الريدي): **تحول السلطة**. الجزء الاول. (ب.م: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م).
5. انتوني جيدنز (ترجمة أحمد زايد - محمد محي): **الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية** (ب.م: ب.ن، 2010م، ب.ط).
6. جميل مطر: **الثورة المصرية: الخلفيات و البدايات، رياح التغيير في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ط1).
7. صامويل هانتنتون (ترجمة عبد الوهاب علوب): **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** (ب.م: دار سعاد الصباح، 1993م، ط1).
8. طارق البشري: **من أوراق ثورة 25 يناير** (القاهرة: دار الشروق، 2011م، ط1).
9. عبد الاله بلقزيز - يوسف الصواني (محرران): **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2012م، ط1).
10. عبد الرحمان الكواكي: **طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد** (كلمات، 2011م).
11. عزمي بشارة: **الثورة ضد الثورة و الشارع ضد الشعب والثورة المضادة** (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013م).
12. عصمت سيف الدولة: **نظرية الثورة العربية- المنطلقات** (ب.م: دار المسيرة، 1979م، ب.ط).
13. غرام جيل (ترجمة شوكت يوسف): **ديناميات السيرة الديمقراطية و المجتمع المدني** (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2005م، ب.ط).
14. نبيل هلال هلال: **الاستبداد و دوره في انحطاط المسلمين** (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2004م).
15. ندم منصور: **الثورات العربية بين المطامح و المطامع قراءة تحليلية** (ب.م: منتدى المعارف، 2012م، ب.ط).

المقالات:

1. ابراهيم عرفات: "نخبة مصر الثقافية.. أزمة البنية و السلوك"، **الديمقراطية** (القاهرة: عدد 53، يناير 2014م).
2. حسنين توفيق إبراهيم: "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، **مركز الجزيرة للدراسات**، يناير 2013م.
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworddemocracy>
3. دينا شحاتة: "ثورات الربيع: نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي؟"، **الديمقراطية** (القاهرة: عدد 57، يناير 2015م).
4. عبد الفتاح ماضي: "الاضطراب السياسي: سوء إدارة تفاعلات المرحلة الانتقالية في الدول العربية"، **السياسة الدولية** (القاهرة: عدد 188، المجلد 47، أبريل 2012م).
5. علي ليلة: "خراطيف العنف على ساحات الثورات العربية"، **الديمقراطية** (القاهرة: عدد 50، أبريل 2013م).
6. علي الدين هلال: "مفهومان مختلفان للشرعية"، **الديمقراطية** (القاهرة: عدد 51، 2013م).

الكتب الأجنبية:

1. Seymour Martin Lipset, Some Social Requisites of Democracy, Economic Developpement and Political Legitimacy American Political Science Review 53, 1959 Robert Dahl, De La Démocratie, NouveauxHorizons, 1998.

2. GENE SHARP, De La dictature a La Democratie, Harmattan 2009.
3. SAMUEL HUNTINGTON, Troisième Vague, Nouveaux Horizons, 1999.